

## فرنسا تجرّم خطاب الكراهية على الإنترنت وسط انتقادات اليمين



حجة عدم السيطرة على المنصات لم تعد مقبولة

لتعهد ماكرون بحاربة العنصرية ومعاداة السامية، وقد خضع لتعدلات كثيرة ردا على انتقادات منها مطالبة المفوضية الأوروبية بتعريف أوضح للمحتوى الذي سيتم تجريمه. وتواجه فرنسا وأوروبا موجة من خطاب الكراهية والعنصرية على الإنترنت، وقد أصدر ماكرون في فبراير الماضي مرسوما بحل منظمة صغيرة يديرها مطرب راب، بسبب ترويجها لخطاب الكراهية والدفاع عن الإرهاب. وقال بيان صادر عن وزارة الداخلية الفرنسية إن المنظمة التي يطلق عليها "كيلومينا تيم - جنود على درب الله" تنشر رسائلها تحت غطاء مساعدة المحتاجين، بحسب أسوشيتد برس.

وأضاف البيان أن "النشاط الرئيسي للمنظمة هو تنظيم تحركات عنصرية لدعوات إلى الكراهية والعنف"، وأن المجموعة استخدمت الإنترنت والتسجيلات المصورة التي تعج بمحتوى يعكس "طبيعة تامة ومعادية للسامية ومعادية للمسيحية.. وللدفاع عن الإرهاب".

**أمام منصات التواصل الاجتماعي ساعة واحدة فقط لسحب المحتوى المسيء إذا أمرتها السلطات بذلك**

ومنذ انتشار فيروس كورونا في فرنسا، يعتبر هذا القانون هو الأول الذي يتم التصويت عليه في الجمعية الوطنية التي يسيطر عليها حزب الرئيس إيمانويل ماكرون دون أن يكون على علاقة بحالة الطوارئ لمواجهة الوباء. ويعد القانون الذي تم طرحه أمام البرلمان منذ أكثر من عام امتدادا

باريس - أقر النواب الفرنسيون الأربعاء قانونا مثيرا للجدل يهدف إلى منع خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو إجراء اعتبره نقاد بأنه نوع من ممارسة الرقابة.

ويجبر القانون منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث على إزالة أي محتوى يحرض على الكراهية أو العنف أو العنصرية أو التعرض الديني في غضون 24 ساعة أو التعرض لغرامة تصل إلى 1.25 مليون يورو.

وتم التصويت على القانون برفع الأيدي في مجلس النواب في الجمعية الوطنية، حيث عارضته الأحزاب اليمينية فيما امتنع الاشتراكيون عن التصويت.

وقالت وزيرة العدل نيكول بيلوبيت إن القانون "يهدف إلى تحميل المسؤولية لمؤسسي المنصات (على الإنترنت)، الذين لا يستطيعون التنصل من المسؤولية بحجة أن الأداة التي أنشأوها هم أنفسهم لا يمكن السيطرة عليها".

وقالت إن "لحظات قليلة على تويتر أو يوتيوب أو فيسبوك ستكون كافية لمواجهة استفزاز أو كراهية عنصرية أو كراهية للمثلية الجنسية أو تمييز جنسي أو إهانات عنصرية أو معادية للسامية".

وبموجب القانون، ستواجه منصات الإنترنت غرامات كبيرة ما لم تسحب أي مادة من تلك المواد في غضون 24 ساعة من إبلاغ أي مستخدم عنها.

وستكون أمامها ساعة واحدة فقط لسحب التحريض على الإرهاب أو استغلال الأطفال في المواد الإباحية إذا أمرتها السلطات بذلك.

وكان مشروع القانون حول خطاب الكراهية قد أقر في فبراير في مجلس

## صناع المحتوى يغطون فجوة الابتكار في الصحافة المغربية

المنافسة تفرض على الصحفي المهني تطوير مهاراته



سوينغا انفرد بتصريحات حكومية خاصة على قناته

الإعلامي الذي يقوم به الإعلاميون، والعمل التواصلي الذي يقوم به صناع المحتوى.

وأضاف: "من حق أي مواطن أن يقوم في إطار التواصل الرقمي بالتواصل وأن يهتم بقضايا معينة، ولكن من غير المقبول أن يقوم بالعمل

والصحافة كغيرها من المهن الأخرى منظمة قانونا، بحسب العوني، ولا يمكن مثلا لأحد أن ينتحل عمل الحمامة أو القضاء، وإلا سيتم اتهامه بانتحال صفة".

وأكد أن الذي يريد القيام بالعمل الإعلامي يجب أن يمر عبر مسار تدريبي ومهني للقيام بهذه المهمة.

وبالتالي فإن صناع المحتوى مطالبون بالتدريب في المجال الإعلامي، من أجل ممارسة العمل الإعلامي بقواعده، وإلا يجب أن يقتصر حضورهم على المستوى التواصلي فقط، بحسب العوني.

بدوره، انتقد الإعلامي مصطفى بنرادي، في تدوينة على صفحته بفيسبوك، تصرف وزارة الخارجية في ما يتعلق باختيارها "سوينغا" لنشر معلومات تهم فئة كبيرة من المجتمع، وقال إنه كان يجب عليها "اختيار بيئة مهنية تسهم في تبليغ الرسالة" بشكل أفضل.

إلا أن بنرادي ذهب في الوقت ذاته إلى أن "الإعلام الجديد تجاوز الأطر الكلاسيكية، من جرائد ومواقع إلكترونية وقنوات تلفزيونية... إلى فاعلين جدد في العملية التواصلية".

ويغرض ذلك على الصحافي المهني "تعزيز حضوره وتقويته فيما قد يشترك فيه مع المساهمين الجدد، وأيضا إيجاد مساحات جديدة للاشتغال لا يمكن للفاعلين الجدد شغلها بالقطع، ولا يقوم بها إلا الصحافي بكل العدة المهنية التي حصلها من خلال التدريب أو الممارسة"، وفق بنرادي.

وعلى الضفة المقابلة، يرى الناشط كريم خانجام، أن هجوم بعض المنابر الصحافية على مصطفى سوينغا "غير مبرر".

وقال في تدوينة على صفحته بفيسبوك، إن "حصول سوينغا على تصريح من مسؤول رسمي بوزارة الخارجية هو اعتراف ضمني بتأثير المحتوى الذي يقدمه على رواد مواقع التواصل الاجتماعي، بعكس بعض المنابر المعتمدة للأسف والتي اختارت الرصيف، فلا تلوم بذلك إلا نفسها اليوم".

برز العديد من صناع المحتوى على شبكات التواصل الاجتماعي في المغرب، واستطاعوا تحقيق شعبية كبيرة بقدرتهم على الوصول إلى مسؤولين بالحكومة وإجراء حوارات في قضايا تهم الشارع المغربي، ما أثار جدلا واسعاً بين من انتقدوا التوجه الجديد لصناع المحتوى الذين أخذوا دور الإعلاميين، وفريق آخر يرى أن هؤلاء يحملون مشعل الحرية.

الرباط - تصدر عدد من صناع

المحتوى بمنصات التواصل الاجتماعي في المغرب المشهد الإعلامي، بعدما نجح بعضهم ممن يطلق عليهم أيضا "مؤثرو الويب"، في تحقيق قفزات لم يصل إليها نظراؤهم من الصحفيين.

وبات صناع المحتوى على مواقع التواصل على اعتاب الدخول في منافسة مع الصحفيين والإعلاميين، حيث أصبحت تلك المنصات بالفعل أحد المهيدات الجديدة لمهنة الصحافة، وفقا للمتابعين.

صحيح أن المنافسة لم تبدأ بعد بين الطرفين، غير أنه من المتوقع رؤية هذه المنافسة في وقت غير بعيد، إذ أن أمام صناع المحتوى بتلك المنصات تحدي التدريب وفهم الرؤية السياسية وتعلم أخلاقيات مهنة الصحافة.

وبالفعل اندلع جدل في الساحة الإعلامية بمنابرها المختلفة، بعدما نجح صانع المحتوى بمنصات التواصل مصطفى الفكك المعروف بـ"سوينغا"، في إجراء حوار مع مسؤول كبير بوزارة الخارجية المغربية.

وتطرق الحوار إلى أوضاع "المغاربة العالقين خارج المغرب في زمن كورونا (نحو 28 ألف مغربي)"، وهي قضية تهم كافة المغاربة، وقام الفكك بنشر الحوار على حسابه في إنستغرام.

كما تمكن الفكك في خطوة أخرى من كشف تفاصيل "مشروع قانون شبكات التواصل الاجتماعي"، الذي خلف نقاشا كبيرا، ما جعل الحكومة تتوجه.

وإلى جانب ذلك، فإن صناع المحتوى لم يكن في محله، لأن مهام الصحافة التقليدية لم تعد حكرًا على الصحفيين، فوسائل التواصل الاجتماعي تتيح لأي كان استضافة من يشاء ونشر ما يريد ولا يحتاج في هذا إلى وسيلة إعلامية محترفة".

وأكمل "اعتقد أن السبب في ذلك هو ضعف الابتكار في الصحافة المغربية الذي جعلها تقليدية كثيرا في تعاملها مع الفضاء الرقمي، ما مكن صناع محتوى كثر من ملء هذه الفجوة".

بدوره، قال محمد العوني رئيس منظمة حريات الإعلام والتعبير (غير حكومية)، إن العمل الإعلامي منظم في إطار مؤسسي وقانوني ومهني.

وأوضح أن هناك خلطا بين العمل

الإعلامي الذي يقوم به الإعلاميون، والعمل التواصلي الذي يقوم به صناع المحتوى.

وأضاف: "من حق أي مواطن أن يقوم في إطار التواصل الرقمي بالتواصل وأن يهتم بقضايا معينة، ولكن من غير المقبول أن يقوم بالعمل

والصحافة كغيرها من المهن الأخرى منظمة قانونا، بحسب العوني، ولا يمكن مثلا لأحد أن ينتحل عمل الحمامة أو القضاء، وإلا سيتم اتهامه بانتحال صفة".

وأكد أن الذي يريد القيام بالعمل الإعلامي يجب أن يمر عبر مسار تدريبي ومهني للقيام بهذه المهمة.

وبالتالي فإن صناع المحتوى مطالبون بالتدريب في المجال الإعلامي، من أجل ممارسة العمل الإعلامي بقواعده، وإلا يجب أن يقتصر حضورهم على المستوى التواصلي فقط، بحسب العوني.

بدوره، انتقد الإعلامي مصطفى بنرادي، في تدوينة على صفحته بفيسبوك، تصرف وزارة الخارجية في ما يتعلق باختيارها "سوينغا" لنشر معلومات تهم فئة كبيرة من المجتمع، وقال إنه كان يجب عليها "اختيار بيئة مهنية تسهم في تبليغ الرسالة" بشكل أفضل.

إلا أن بنرادي ذهب في الوقت ذاته إلى أن "الإعلام الجديد تجاوز الأطر الكلاسيكية، من جرائد ومواقع إلكترونية وقنوات تلفزيونية... إلى فاعلين جدد في العملية التواصلية".

ويغرض ذلك على الصحافي المهني "تعزيز حضوره وتقويته فيما قد يشترك فيه مع المساهمين الجدد، وأيضا إيجاد مساحات جديدة للاشتغال لا يمكن للفاعلين الجدد شغلها بالقطع، ولا يقوم بها إلا الصحافي بكل العدة المهنية التي حصلها من خلال التدريب أو الممارسة"، وفق بنرادي.

وعلى الضفة المقابلة، يرى الناشط كريم خانجام، أن هجوم بعض المنابر الصحافية على مصطفى سوينغا "غير مبرر".

وقال في تدوينة على صفحته بفيسبوك، إن "حصول سوينغا على تصريح من مسؤول رسمي بوزارة الخارجية هو اعتراف ضمني بتأثير المحتوى الذي يقدمه على رواد مواقع التواصل الاجتماعي، بعكس بعض المنابر المعتمدة للأسف والتي اختارت الرصيف، فلا تلوم بذلك إلا نفسها اليوم".

وأوضح أن هناك خلطا بين العمل

## شبيغل الألمانية تتوقع خسائر كبيرة

وعرفت بتحقيقاتها الاستقصائية في كواليس السياسة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. وأصبحت على مر السنين المجلة الرائدة والأكثر مبيعا في ألمانيا.



هامبورغ (ألمانيا) - توقعت مجلة "دير شبيغل" الألمانية تراجع قيمة مبيعاتها بحلول نهاية العام الحالي بمقدار يزيد عن 20 مليون يورو بسبب أزمة كورونا.

وقالت إدارة المجلة في هامبورغ الأربعاء إن الإيرادات في الوقت الراهن تقل بنسبة تزيد عن 20 في المئة مقارنة بالتقديرات المرحجة في ميزانية العام الحالي، وعزت الإدارة ذلك إلى أسباب ولاسيما تراجع سوق الدعاية.

وأضافت الإدارة أن "وقفا لكل ما نعرفه حتى الآن، يجب علينا أن نفترض أننا سنخفد نحو 20 مليون يورو بحلول نهاية العام".

في الوقت نفسه، أوضحت شبيغل أن لديها "قاعدة اقتصادية جيدة" لمواجهة الأزمة "فنحن في وضع جيد للغاية في ما يتعلق بمسائل رأس المال والاحتياطي والسيولة، ولسنا

في حاجة إلى الاستدانة". وكانت دار نشر شبيغل أعلنت منذ فترة غير بعيدة اعترافها بتقليل النفقات بقيمة 10 ملايين يورو في هذا العام كخطوة أولى في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.

وتتعلق هذه الخطوة بإجراءات منها تقليل ميزانية التسويق والاستشارات، ووقف عمليات إعادة البناء في مبنى المجلة ونقل مقرات.

وأعلنت دار اليوم اعترافها تخفيض النفقات في العام المقبل بقيمة 10 ملايين يورو إضافية.

وتأسست مجلة "دير شبيغل" عام 1947،

## رفض واسع لمبادرة ائتلاف الكرامة بشأن الهايكا التونسية

أزمة الإعلام والمؤسسات الإعلامية المصادرة والمؤسسات التي تعمل دون ترخيص لتفاجأ بمبادرات تشريعية مخالفة للدستور وللشريعة.

واعتبر أن مبادرة ائتلاف الكرامة تهدف أولا إلى التخلص من الأعضاء الحاليين للهايكا وثانيا إلى وضع اليد على قطاع الإعلام والحد من حرية التعبير المشهد السمعي البصري.

وأوضح "المبادرة تتضمن أن يصبح انتخاب أعضاء الهيئة في مجلس نواب الشعب وبذلك تلعب المحصصة الحزبية دورها وبعدها يتم الحصول على ترخيص وتفتح قنوات ذات توجهات". وتابع "النواب الذين تقدموا بمبادرات للسيطرة على وسائل الإعلام والحد من حرية التعبير لولا وسائل الإعلام الذين سمحت لهم بالظهور وتقديم برامجهم الانتخابية ما استطاعوا الفوز بمقاعد في البرلمان".

واعتبر أن إثارة مسألة المبادرات التشريعية اليوم لتفتح فصول المرسوم 116، تخفي وراءها غايات أخرى.

وديمتهتها النهضة، اعتراضات واسعة من قبل الأوساط الصحافية والإعلامية في تونس، واعتبر البعض أن هدفها الهيمنة على قطاع الإعلام.

**مشروع قانون يتعلق بهيئة الاتصال قدمته الحكومة سابقا له أولوية النظر وليس مشروع كتلة ائتلاف الكرامة**

وتحدث عمر الوسلاطي نائب رئيس الهايكا في تصريحات صحافية، عن المبادرات التشريعية المطروحة لتتبع عدد من فصول المرسوم 116، وأخرها المبادرة التي تقدم بها ائتلاف الكرامة واعتبرتها الهيئة "مسا من حرية الإعلام واستقلاليتها".

وقال الوسلاطي إن الهايكا كانت تنتظر التقدم بمبادرات تشريعية لحل

تونس - حذرت نسرين العمري عضو مجلس نواب الشعب التونسي من ممارسات حركة النهضة وائتلاف الكرامة حيث قاما بخرق القانون الداخلي لمجلس النواب، لتدمير مبادرة حول مشروع قانون بشأن الهيئة المستقلة للإعلام السمعي البصري "الهايكا".

وأكدت العمري في تدوينة على فيسبوك أن "المبادرة وردت على المكتب بصفة مستعجلة وبتعنت وبخرق واضح للنظام الداخلي والأحكام الدستورية حيث وقع خرق القانون ووقع التصويت على قبول هذه المبادرة والتصويت على استعجال النظر من النهضة والائتلاف فقط".

وأوضحت أن الحكومة قدمت مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري بتاريخ 9 - 7 - 2017. وله أولوية النظر في مشروع القانون ولا أولوية للمشروع المقدم من كتلة ائتلاف الكرامة. وتثير المبادرة التي قدمها ائتلاف الكرامة

المبادرة التي قدمها ائتلاف الكرامة

المبادرة التي قدمها ائتلاف الكرامة

المبادرة التي قدمها ائتلاف الكرامة